حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 451 الخميس 27 أكتوبر 2022

ضمن حزمة حماية اجتماعية بقيمة 67 مليار جنيه سنوياً

رفع الحد الأدنى للأجور وعلاوة استثنائية وتثبيت أسعار الكهرباء

حابي

أعلن الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الحكومة أن مجلس الوزراء وافق خلال اجتماعه أمس، على حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة، موضحاً أن من أهم مكونات هذه الحزمة، التى سيبدأ تنفيذها الشهر المقبل، إقرار علاوة استثنائية بمبلغ 300 جنيه شهريا، لجميع العاملين بالجهاز الإداري بالدولة، والشركات التابعة لها، ولأصحاب المعاشات، لمجابهة غلاء المعيشة.

وأضاف رئيس الوزراء أن حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة تتضمن رفع الحد الأدني للأجور إلى 3000 جنيه شهريا، بدلاً من 2700 جنيه شهريا، على أن يسرى هذا القرار بالتبعية على باقي الدرجات المالية المختلفة، بحيث تتم زيادة متدرجة لتلك الدرجات، بناء على تقرير الحد الأدني للأجور.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيتم وضع آلية واضحة لتعويض ودعم العاملين فى مختلف الشركات التى تعثرت، أو توقفت أعمالها نتيجة للأزمة العالمية

دعم العاملين فى شركات القطاع الخاص المتعثرة نتيجة للأزمة العالمية الحالية

الحالية، بحيث سيتم صرف دعم مالي حتى 30/6/2023، للعمالة فى تلك الشركات، بشرط عدم الاستغناء عنها، لافتا فى هذا الصدد إلى التكليف الصادر لوزراء المالية، والتضامن الاجتماعي، والقوى العاملة، بوضع الآلية المطلوبة فى هذا الشأن، والتى سيتم الإعلان عنها قريباً.

ونوه رئيس الوزراء إلى أنه تم التوافق أيضاً على استمرار العمل بحزمة الحماية الاجتماعية، التى تم الإعلان عنها خلال

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

مشروع قانون لرفع حد الاعفاء الضريبي من 24 إلى 30 ألف جنيه

الفترة الماضية، والخاصة بتوفير دعم مالي للأسر المستهدفة، وذلك من خلال البطاقات التموينية، بشرائح تتراوح ما بين 100 إلى 300 جنيه، والتى يستفيد منها أكثر من 10.5 مليون أسرة مقيدة على البطاقات التموينية، موضحاً أن هذه الحزمة كان من المقرر أن ينتهي العمل بها فى 31/12/2022، ولكن تم التوافق على استمرار العمل بها حتي 30/6/2023.

وأكد رئيس الوزراء على التوجيهات الصادرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بعدم زيادة أى رسوم على المواطنين خلال الفترة المقبلة، وفى هذا الإطار فقد تم التوافق على استمرار العمل بالقرار السابق اصداره بعدم زيادة أسعار الكهرباء، حتى 30/6/2023، والذي كان من المقرر انتهاء العمل به فى 31/12/2022.

ونوه رئيس الوزراء إلى أن حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة، عبارة عن مجموعة من القرارات المتكاملة، تستهدف من خلالها الدولة مساندة ودعم المواطنين فى مواجهة الظروف الراهنة الناتجة عن الأزمات العالمية الحالية، مضيفا أن هذه الحزمة ستتضمن التقدم للبرلمان بمشروع قانون لرفع حد الاعفاء الضريبي للمواطن، بحيث يتم رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبي من 24 ألف جنيه في السنة إلى 30 ألف جنيه في السنة، وهو ما يعني أن أصحاب الدخول حتى 2500 جنيه شهرياً، لن يُخصم منهم أي ضريبة في هذا الشأن.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أن تكلفة حزمة الحماية الاجتماعية الجديدة على الدولة، تقترب من 67 مليار جنيه في السنة.

صندوق النقد والبنك الآسيوي للاستثمار وغيرهم

مصر تجمع المؤسسات الدولية في يوم التمويل

شراكات متعددة الأطراف مع القطاع الخاص.. للتوسع فى الاستثمارات النظيفة

حابي

استعرض الدكتور محمد معيط وزير المالية، الاستعدادات الأخيرة ليوم التمويل الذى تنظمه وزارة المالية فى 9 نوفمبر المقبل بمدينة شرم الشيخ بالتزامن مع فعاليات قمة المناخ، حيث تجمع فيه مصر عددا من مؤسسات التمويل الدولية والبنوك العالمية وغيرهم من الجهات المعنية بقضايا تمويل المناخ، وقد أكد كل من كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولى، ومارك كارني المبعوث الخاص للأمم المتحدة للعمل المناخي والتمويل، وجين لي تشون رئيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ورولا داشتى السكرتيرة التنفيذية للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لغرب آسيا، و ماركوس ترويخو رئيس بنك التنمية الجديد، مشاركتهم.

أشار الوزير، إلى أنه من المقرر أن يناقش المشاركون في «يوم التمويل» استحداث أدوات ونظم التمويل المبتكر والميسر من أجل خفض تكلفة التحول للاقتصاد الأخضر، على نحو يسهم في تسهيل التصدي لآثار «تغير المناخ» خاصة بالدول الأفريقية والنامية، لافتًا إلى أننا نتطلع إلى عقد شراكات متعددة الأطراف مع القطاع الخاص للتوسع في الاستثمارات النظيفة وتحقيق النمو الأخضر والمستدام.

شدد الوزير على أهمية التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية للعمل على دمج البعد البيئي والمناخى في السياسات الاقتصادية لمختلف دول العالم، وكذلك إيجاد حلول قابلة للتطبيق لتقليل أعباء الديون بالاقتصادات الناشئة؛ بما يمكنها من الوفاء بمتطلبات التكيف المناخي، وتقليل الانبعاثات الضارة والاعتماد على الطاقة النظيفة؛ وبما يسهم في إرساء دعائم نظام بيئي آمن ومستدام أكثر قدرة على تجنب الأزمات البيئية والصحية والاقتصادية في المستقبل.

أضاف الوزير، أنه ينبغي بلورة رؤية عالمية موحدة للحد من التداعيات السلبية للتغيرات المناخية على العديد من القطاعات الحيوية ومنها: الزراعة، والأمن الغذائي؛ ترتكز على إيجاد تمويلات ميسرة ومحفزة للتحول للاقتصاد الأخضر.

استحداث أدوات ونظم مبتكرة لخفض تكلفة «التحول الأخضر»

الدكتور محمد معيط وزير المالية

البنك الدولي يتوقع انخفاض أسعار الطاقة 11%

رويترز

قال البنك الدولي أمس الأربعاء إنه يتوقع انخفاض أسعار الطاقة 11% في 2023 بعد القفزة التي بلغت نسبتها 60% هذا العام في أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية، رغم أن بطء النمو العالمي وقيود كوفيد في الصين يمكن أن يتسببا في انخفاض أكبر.

وقدر البنك في أحدث توقعاته لأسواق السلع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 92 دولارا للبرميل في 2023 ليهبط إلى 80 دولارا للبرميل في 2024 لكنه سيكون أعلى بكثير من متوسط السعر في خمس سنوات وهو 60 دولارا.

وأضاف أن صادرات النفط الروسية يمكن أن تنخفض مليوني برميل يوميا بسبب حظر الاتحاد الأوروبي لمنتجات النفط والغاز الروسية. وسيدخل الحظر حيز التنفيذ في الخامس من ديسمبر مصحوبا بقيود على خدمات التأمين والشحن.

وقال البنك الدولي إن صعود الدولار والقيمة المتراجعة لعملات معظم الاقتصادات النامية تسببا في ارتفاع أسعار الغذاء والوقود مما قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر بالفعل على 200 مليون شخص حول العالم.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- وزير النقل: مصر لن تبيع موانئها أبدا.. ونعمل على تطويرها بالشراكة مع القطاع الخاص
- حجازي: اتصالات مصر استثمرت 150 مليون جنيه في قطاع الصحة
- أيمن سليمان: التعاون بين الصناديق السيادية لم يصبح رفاهية
- أسكوم وطاقة عربية يضعان حجر أساس محطة شمسية على مساحة 25 فدانا بالمنيا
- السيسي يوجه بدراسة الاستعانة بالخبراء العالمية في إدارة وتشغيل مدينة الفنون والثقافة

حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 451 الخميس 27 أكتوبر 2022

د.هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

4 مليارات دولار استثمارات تم تنفيذها عبر منصة الشراكة المصرية الإماراتية

مضاعفة رأس المال المرخص للصندوق السيادي إلى 400 مليار جنيه استهدافًا للوصول إلى تريليون جنيه

رنا ممدوح

قالت د.هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن المنصة الاستثمارية الاستراتيجية المشتركة بين مصر والإمارات، البالغة 20 مليار دولار لتنفيذ مشروعات اقتصادية وتنموية والتي تم إطلاقها بنهاية عام 2019، نفذت بالفعل استثمارات بلغت نحو 4 مليارات دولار حتى الآن في القطاع الدوائي والزراعي ومجالات الأسمدة والبتروكيماويات، وهناك خطة طموحة للتوسع في المجالات المختلفة.

وقالت خلال فعاليات احتفالية مرور 50 عامًا على تأسيس العلاقات المصرية الإماراتية، أن صندوق مصر السيادي شارك في تأسيس تلك المنصة وهو الذراع الاستثماري للدولة المصرية وهدفه الأساسي دفع الاستثمار الخاص، موضحة أن الصندوق يهدف كذلك إلى البحث عن الفرص الاستثمارية الموجودة في مصر وتحويلها إلى منتج استثماري وإتاحتها إلى المستثمر المحلي والأجنبي.

وأوضحت د.هالة السعيد أن مصر استثمرت بشكل كبير في مجال البنية التحتيه والأساسية لتكن جاذبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، فضلًا عما قامت به مصر من تعديلات في التشريعات، معلنة زيادة رأس المال المرخص للصندوق السيادي المصري من 200 مليار جنيه إلى 400 مليار جنيه، استهدافًا للوصول إلى تريليون جنيه في خلال سنوات، ليصبح لديه القدرة والقابلية لاستيعاب كل الشراكات المختلفة مع دولة الامارات بشكل أساسي ومع الجميع، موضحة أن الاتفاقية بين البلدين تتضمن أن يكون باستطاعة صندوق مصر السيادي للاستثمار التنموي كذلك الاستثمار في بعض الشركات داخل الامارات موضحة أن العلاقة تبادلية تقوم على مصالح win -win بين البلدين.

300 عرض للتعاون في الاستثمار بمجال تحلية المياه

وتابعت السعيد أن الجزء المهم في الشراكات يتمثل في كون دخول استثمارات أجنبية وخبرات إدارية وخبرات لزيادة والتوسع في رأس المال تعود بالفائدة على البلدين.

الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وحول الخطط المستقبلية أوضحت السعيد أن هناك مجموعة من الخطط في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، موضحة أن مصر طرحت مجموعة من الاستثمارات في مجال تحلية المياه وحصلت مصر على أساسها على 300 عرض للتعاون من العديد من الدول منها دولة الإمارات العربية الشقيقة، مشيرة كذلك إلى التعاون في مجال الهيدروجين الأخضر والكهرباء وأيضًا في مجال المخلفات الصديقة للبيئة كاستثمارات ستشهدها الفترة القادمة، فضلًا عن مساهمة الصناديق السيادية الإماراتية في الصندوق الذي أسسه الصندوق السيادي المصري منذ عدة أسابيع لتهياة الشركات ما قبل الطرح في البورصة، موضحة رغبة عدد من الصناديق السيادية العربية وخاصة صندوق أبو ظبي لمساهمة في هذا الصندوق.

ووجهت د.هالة السعيد خلال كلمتها رسالة إلى مجتمع رجال الأعمال الإماراتي والمصري، موضحه انه في إطار مايشهده العالم الآن من تحديات كان من المهم وجود مصارحة مع كل أطراف الشعب حيث تم عقد المؤتمر الاقتصادي 2022، والذي جاء كلقاء مهم جدًا للمصارحة وتقييم التجربة التنموية المصرية، موضحه أن الدولة المصرية مرت بفترة غاية في الاستثنائية من 2011 إلى 2014 لحين الاستقرار السياسي والأمني للدولة المصرية، موضحة تدخل الدولة المصرية بعد الاستقرار لإجراء مجموعة من الإصلاحات لرفع قدرة ومستوى البنية التحتية المصرية، متابعه أنه تم عمل بيئة تشيريعية وتطوير التشريعات الخاصة بالاستثمار من خلال إصدار حزمة من القوانين والتشريعات أبرزها قانون الاستثمار الجديد، قانون التراخيص الصناعية، قانون حماية المنافس، قانون التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى قانون الإفلاس والخروج من السوق، موضحه أنه أصبح هناك بيئة تشريعية ومؤسسية قوية ، لتبدأ بعدها مصر بمرحلة الإصلاح الاقتصادي والإصلاح المالي والنقدي تبعها مرحلة الإصلاح الهيكلي بالتركيز على القطاع الإنتاجي وجزء مؤسسي ومزيد من مشاركة القطاع الخاص، مشيرة إلى إطلاق الدولة المصرية لوثيقة "سياسة ملكية الدولة" لتوضّح للمستثمرين دور الدولة في مختلف القطاعات كمُنظّم للنشاط الاقتصادي وفق آليّات السوق، وتنظم التخارج منالقطاعات المختلفة على مدار السنوات القادمة، كما تعطي حوافز للقطاع الخاص للمشاركة

وأكدت د.هالة السعيد أن القطاع الخاص يعد شريكًا رئيسيًا في دفع قاطرة التنمية في الدولة، موضحة أن القطاع الخاص المصري يسهم في تشغيل 80% من قوة العمل، فضلًا عما له من قيمة مضافة تقارب 75% من الإنتاج في هذا الإطار، متابعه أنه تم تفعيل بعد المواد التي لم تكن مفعلة في قانون الاستثمار المصري، حيث تم تفعيل الحوافز في توطين الصناعات، إلغاء الضريبة العقارية على عدد كبير من الصناعات، فضلًا عن حوافز الاقتصاد الأخضر.

وفي رسالتها لمجتمع الأعمال المصري الإماراتي والقطاع المصرفي أكدت على ضرورة التعاون في المساهمة في تمويل عملية التنمية، موضحه أن المرحلة القادمة تحتاج إلى مساندة من مجمع الأعمال للنظر إلى الفرص الاستثمارية، مصر لديها كل الإمكانيات لنقلها نقلة نوعية وتحقيق قفزات نوعية في مجال الصناعة، فضلًا عما تمتلكه مصر من ثروة بشرية من خلال الشباب.

ضمن مشروع القانون

إعلان شروط استيراد السيارات للمصريين بالخارج

حساب بنكى فى الدولة المقيم بها المغترب ومضى على فتحه وبه الرصيد الذي سيتم تحويله 3 أشهر على الأقل قبل صدور القانون

حابي

أعلنت وزارة المالية، أن من ضمن الشروط الواجب توفرها للاستفادة من مشروع قانون استيراد السيارات للمصريين المغتربين المقيمين بالخارج، فور إقراره من مجلس النواب، وصدوره أنه يجب أن يكون هناك حساب بنكى فى الدولة المقيم بها المغترب ومضى على فتحه وبه الرصيد الذي سيتم تحويله 3 أشهر على الأقل قبل تاريخ صدور قانون استيراد السيارات للمصريين المغتربين، الذى يجرى مناقشته حاليًا بمجلس النواب.

السيارة المراد استيرادها لمصر لابد أن تكون من نفس البلد التى يقيم بها المغترب

كما يجب أن تكون السيارة المراد استيرادها لمصر من نفس البلد التى يقيم بها المغترب؛ وذلك للاستفادة من المزايا والتيسيرات التى يتضمنها هذا القانون للمصريين المقيمين بالخارج، بإعفاء سياراتهم من الضرائب والجمارك عند دخولها مصر.

كان مجلس النواب قد وافق على مشروع قانون بشأن منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين بالخارج.

ينص مشروع القانون على أنه «استثناءً من القواعد والأحكام المنظمة للضرائب والرسوم المستحقة على استيراد سيارات الركوب للاستعمال الشخصي، وأحكام الإعفاءات الجمركية المقررة وفقا لقانون الجمارك الصادر بالقانون رقم 207 لسنة 2020، والضوابط الاستيرادية المقررة في الشأن ذاته، يحق للمصري الذي له إقامة سارية في الخارج، استيراد سيارة ركوب خاصة واحدة لاستعماله الشخصيّ، معفاة من الضرائب والرسوم التي كان يتعيّن أداؤها للإفراج عن السيارة، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الجدول، وذلك وفقا للقواعد والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، مقابل سداد مبلغ نقدي بالعملة الأجنبية، لا يستحق عنه عائد، يحول من الخارج لصالح وزارة المالية على أحد الحسابات المصرفية التي يحددها القرار المنصوص عليه بالمادة (8) من هذا القانون، بنسبة 100% من قيمة جميع الضرائب والرسوم، التي كان يتعين أداؤها للإفراج عن السيارة، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الجدول».

كما ينص مشروع القانون على أن يتم استرداد المبلغ النقدي الذي تم تحويله لصالح وزارة المالية بعد مرور خمس سنوات من تاريخ السداد، بذات القيمة بالمقابل المحلي للعملة الأجنبية المسدد بها بسعر الصرف المُعلن وقت الاسترداد.

المملوك للمصرية للاتصالات

تدشين الكابل البحري Red2Med بين رأس غارب وبورسعيد

حابي

دشن الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكابل البحري الجديد Red-2Med، المملوك بالكامل للشركة المصرية للاتصالات، والذي يبدأ من نقطة إنزال رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر إلى محطة الإنزال في مدينة بورسعيد بالبحر المتوسط عبر المسار الذهبي في طريق المرشدين (ICE).

وبحسب بيان لوزارة الاتصالات، يعد الكابل أقصر وأسرع مسار لنقل البيانات بين الشرق والغرب وأكثرها تأمينًا، كما يعد نقلة نوعية في مسارات العبور للكابلات البحرية بين الشرق والغرب والربط بين قارات إفريقيا وأوروبا وآسيا، بما يعزز من مكانة مصر كمركز عالمي لنقل البيانات ويرفع من كفاءة البنية التحتية للاتصالات الدولية في مصر.

وقال وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إن مصر يمر عبر أراضيها أكثر من 90% من البيانات بين الشرق والغرب.

من جانبه، أكد المهندس عادل حامد، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات استمرارها في الاستثمار في تطوير وتحديث بنيتها التحتية الدولية بما يعزز من كفاءة خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر والمنطقة.

الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المهندس عادل حامد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات

ووفق البيان، يعد الكابل البحري Red2Med رقم 15 للشركة المصرية للاتصالات، ويتكون من 3 قطاعات تتميز ببعدها عن المسارات العامة المعتادة.

ويبدأ الكابل جنوبًا من وصلة الفيسطون البحرية للبحر الأحمر التى تربط محطات الإنزال في البحر الأحمر، رأس غارب والزعفرانة والسويس، ثم يمتد شمالا إلى مسار (ICE) على طول الضفة الغربية لقناة السويس بطول 200 كيلومتر ليربط بين محطة إنزال السويس 2 ومحطة إنزال بورسعيد 2، ليتصل أخيرا بوصلة الفيسطون البحرية للبحر الأبيض المتوسط التي من المقرر أن تربط بين محطات الإنزال في البحر المتوسط.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- محمود محيي الدين: طرح 50 مشروعا خاصا بالتغير المناخي خلال كوب 27
- السويدي: ندرس مشاريع صناعية في دبي وتحديد مصيرها العام القادم
- الإتربي: 20.6% معيار كفاية رأسمال البنوك بمصر
- وزير الاقتصاد بالإمارات: الصندوق السيادي رصد 20 مليار دولار للاستثمار في الصناعات المستقبلية
- سوديك تحقق مبيعات تعاقدية بنحو 11.8 مليار جنيه خلال 9 أشهر